اجتماع ICANN72 | الاجتماع السنوي العام الافتراضي - الاجتماع المشترك: اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين
الثلاثاء الموافق 26 أكتوبر 2021 - من الساعة 9:00 إلى الساعة 10:00 حسب التوقيت الصيفي لمنطقة المحيط الهادي

غولتن تيبي: طابت أوقاتكم جميعًا أينما كنتم.

مرحبًا بكم في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية ICANN72 مع اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين المنعقد بتاريخ 26 أكتوبر الساعة 1600 بالتوقيت العالمي المنسق. وإقرارًا بأن هذه الاجتماعات تعتبر جلسات عامة وإمكانية حضور أعضاء آخرين من مجتمع ICANN، فإن قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية وموظفي الدعم يشجعونكم جميعًا كممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية على كتابة أسمائكم وانتمائكم في مربع الدردشة الخاصة بالمشاركة للاحتفاظ بسجلات حضور دقيقة.

إذا رغبتم في طرح سؤال أو إبداء تعليق، فيُرجى كتابته في الدردشة. توجد هذه الخاصية في الجزء السفلي من نافذة Zoom عن طريق بدء الجملة وإنهائها بسؤال أو تعليق كما هو موضح في الدردشة.

تتضمن الترجمة الفورية لجلسات اللجنة الاستشارية الحكومية جميع لغات الأمم المتحدة الست واللغة البرتغالية. ويمكن للمشاركين جمع اللغة التي يرغبون في التحدث بها أو الاستماع إليها من خلال النقر على أيقونة الترجمة الفورية الموجودة على شريط أدوات Zoom.

عند الرغبة في التحدث، من فضلك ارفع يدك. وبمجرد أن ينادي منظم الجلسة على اسمك، يرجى إلغاء كتم الصوت وأخذ الكلمة.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون النصوص غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

تذكر ذكر اسمك وتحديد اللغة التي ستتحدث بها إذا كنت ستتحدث بلغة أخرى غير الإنجليزية. ويرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بإجراء الترجمة بصورة دقيقة. ويُرجى التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة الأخرى عند التحدث.

أخيرًا، تخضع هذه الجلسة، مثلها مثل جميع أنشطة ICANN الأخرى، لمعايير السلوك المتوقعة الصادرة عن ICANN. وفي حالة حدوث تشتيت أثناء الجلسة، سيقوم فريق الدعم الفني لدينا بكتم صوت جميع المشاركين.

بذلك أود أن أترك الكلمة لمنال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية.

منال، الكلمة لك.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك غولتن، وطابت أوقاتكم جميعًا أينما كنتم، مرحبًا بكم في الاجتماع الثنائي مع اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين المقرر انعقاده لمدة ساعة، وأود أن أبدأ بالترحيب بمورين وجميع أعضاء اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين، وأن أتوجه بالشكر لكلٍ من يرجو لانسيبورو وشي يونغ تشانغ على ما بذلاه من جهود فيما يتعلق بإعداد جدول الأعمال كما هو مبين على الشاشة وتحديد الموضوعات الرئيسية من كلا الطرفين.

يسلط جدول الأعمال الضوء على مسائل السياسة العامة ذات الاهتمام المشترك لكل من الحكومات ومستخدمي الإنترنت النهائيين، و أتطلع إلى تبادل مثمر وإجراء مناقشة تفاعلية في هذا الصدد. لكن قبل أن نبدأ، اسمحوا لي أن أسأل مورين عما إذا كانت ترغب في إبداء أي ملاحظات افتتاحية

مورين هيليارد: شكرًا جزيلاً لكِ منال، يسعدني دائمًا التواجد هنا مع اللجنة الاستشارية الحكومية. أود أيضًا أن أتوجه بالشكر إلى يرجو لانسيبورو وشي يونغ تشانغ على التخطيط للجلسة والتي أعتقد أنها ستكون ممتعة، وأتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة ومشاركة المعلومات حول هذه الموضوعات.

ما أود ذكره في هذه المرحلة بالذات هو مجرد الإشارة إلى أن ما يجري عادة في اجتماعنا المعقود في اجتماعنا السنوي العام هو خلط بسيط في القيادة وتغيير قليل فيها، وهذا الاجتماع، لمجرد الإشارة، سيكون الأخير للسيد/ يرجو الذي قدم لنا هذه الخدمة الكبيرة بين

اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين -- وقد كنت جزءًا من المحادثات، وأود أن أقدم بصورة رسمية جهة اتصالنا المقبلة مع اللجنة الاستشارية الحكومية، السيدة/ جوانا كوليزا، لذلك سوف تتعرفون عليها في وقت مبكر من الجلسة وهي تعلم أن مهمتها ليست بالسهلة، لكنني على ثقة بأنها تمتلك الخبرات اللازمة للتعامل مع الأمر بكفاءة، كما أتطلع كذلك إلى العمل مع اللجنة الاستشارية الحكومية.

وهذا هو التحديث المتعلق باللجنة الاستشارية الحكومية، وأتطلع حقًا إلى المشاركة في هذه الجلسة، الكلمة إليك منال مجددًا، شكرًا لكم

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لكِ مورين على هذا التحديث ونكرر مرة أخرى شكرنا الصادق للسيد/ يرجو وترحيبنا الحار بجوانا ونتطلع إلى زيادة تعزيز تفاعلنا معًا.

وأرى أنه من الجيد الآن البدء بجدول أعمالنا، وأرى أن الموضوع التالي هو مؤسسة ICANN والحكومات، وأمرر الميكرفون الآن إلى جوانا من جانب اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين لتتولى القيادة في هذا الصدد

جوانا كوليزا: أتوجه بخالص الشكر لكلٍ من منال ومورين على المقدمة والترحيب الحار، والشكر الصادق موصول كذلك للسيد/ يرجو لانسيبورو، الذي كان رائعًا وكريمًا للغاية بما منحه من وقته وما شارك به من خبرات، وسأحرص على التأكد من عدم وجود أي مسألة غير واضحة، وإني متحمسة للغاية لتولي هذا العمل. وأدرك بأن تقلد هذه المهمة ليس بالأمر السهل، وبالحديث عن ذلك، اسمحوا لي أن أحاول وبإيجاز [يتعذر تمييز الصوت] عرض الردود التي قدمتها اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين إلى المجلس أيضًا خلال اجتماع الأمس فيما يتعلق بالسؤال الأول الذي تم طرحه على المجتمعات الفردية بشأن تعزيز العلاقة بين ICANN والحكومة، ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك وضع أفضل لمناقشة هذا الأمر من اجتماعنا هذا.

وقد تضمنت الردود التي قدمتها اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين ثلاث نقاط محورية، واحدة منها قد تكون قابلة للتنبؤ إلى حدٍ ما. فلقد أكدنا منذ فترة طويلة على حقيقة أن هذه اللجان الاستشارية متشابهة إلى حدٍ كبير. فنحن نعمل على أرض الواقع مع الأفراد، ونميل إلى النظر إلى هؤلاء الأفراد وإلى احتياجاتهم من منظور مختلف نوعًا ما، وأشير إلى أن العمليات التصاعدية للجنة الاستشارية لعموم المستخدمين تكمل تلك التي تقوم بها الحكومات والتي تهدف إلى ضمان بقاء الفضاء الإلكتروني آمنًا وحرًا ومفتوحًا لمن تنظر إليهم الحكومات باعتبارهم مواطنين

بالحديث عن ذلك، لقد قدمنا تحت قيادة يرجو لانسيبورو الرائعة الكثير من الرؤى بشأن الطريقة التي تعمل بها الهياكل والأفراد والمنظمات غير الحكومية والشركات على أسسها ثم نريد التأكد من أن العملية قد تحولت إلى مشاركة أكثر نشاطًا على أرض الواقع، ونأمل أن يُترجم ذلك إلى مشاركة عامة نشطة في مختلف المنتديات التي تقودها الحكومة أو تحظى بدعمها.

لذلك نريد التأكد من أن أنشطة الهياكل الفردية للجنة الاستشارية لعموم المستخدمين وتلك الخاصة بالأعضاء الفرديين في اللجنة الاستشارية الحكومية والمؤسسات التي يمثلونها تكمل بعضها بعضًا وأن هناك بالفعل رسالة متماسكة سيتم إرسالها للعالم الخارجي حول كيف تظل سياسات ICANN ذات صلة بالتحديات الجيوسياسية المعاصرة.

لقد عملنا معًا بشأن ما هية أفضل طريقة يمكن اتباعها لتعزيز بناء القدرات، مما يضمن توفير الدعم لمجتمع ICANN بأكمله فيما يتعلق بالتوعية والنشر. ركزت إحدى الردود التي قدمتها اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين فيما يتعلق بالسؤال الأول المقدم من المجلس على التدابير العملية التي يمكن اتخاذها بدعم من المؤسسة لضمان أن تكون الرسالة التي يتم إرسالها إلى العالم الخارجي متماسكة بالفعل ويمكن فهمها بسهولة، ولقد لاحظنا كما لو أن أعضاء المنظومة الهيكلية لعموم المجتمعات أو الأعضاء الأفراد التابعين لنا قاموا إلى حدٍ ما بتكرار الجهود من خلال إنتاج أوراق السياسة الخاصة بهم [يتعذر تمييز الصوت]. ونرحب بالدعم المقدم من المجلس لتشجيع التوفير المنظم للأدوات التي يمكن استخدامها خلال هذه الفترة الزمنية المحددة لأغراض بناء القدرات

وبعد ذلك، وبالنظر إلى الرؤى الرامية لإجراء مزيد من التطوير لمجتمعات ICANN الفردية ولكن بشكلٍ أكثر أهمية بناء أوجه التآزر بينها، فقد اقترحنا أن ICANN قد

ترغب في اتباع المسار الذي اتخذته بالفعل بعض أكبر الشركات ذات الصلة بالإنترنت مثل فيسبوك ويوتيوب وجوجل، - لا أريد استخدام كلمة جماعات الضغط، لكن لديهم دبلوماسيين محترفين يشاركون الرسالة حول مدى أهمية الاهتمامات المحددة. وقد اقترحنا ما يمكن اعتباره مسارًا للخطاب الدبلوماسي بين مجتمع ICANN والحكومات. يعتبر مجتمع ICANN غنيًا بالخبرات. وقد يكون من المفيد الاستفادة من ذلك فيما يتعلق ببناء القدرات وتصدير هذه الخبرة إلى العالم الخارجي

لذا، فإن ما اقترحناه كان نهجًا أكثر استهدافًا يتم دعمه من قبل البرنامج الأكاديمي للمجلس. لدى المزيد من التفاصيل التي أرغب في إضافتها، لكنني سأتوقف الآن حيث أعلم أنه لا يُتاح لنا الكثير من الوقت، وأود أن أشكركم على تلك الدعوة، وأشير مجددًا إلى أنني أتطلع بشدة إلى هذا التعاون المتزايد فيما يتعلق ببناء القدرات والمجالات الأخرى المذكورة هنا. شكراً لكم

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك جوانا، فيمكننا بالتأكيد في واقع الأمر الاستفادة من العديد من المنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات، فلديك 240، وبالمثل لدى الهيئة الاستشارية الحكومية 179، دولة عضو ومراقب من المنظمات الحكومية الدولية ويمكننا بالتأكيد الاستفادة من إنشاء قنوات بين المنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات وأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية وصانعي السياسات ذوي الصلة.

يمكننا كذلك الاستفادة من التواصل مع الحكومات التي لا عضوية لديها حتى الآن في اللجنة الاستشارية الحكومية إذا كان ذلك ممكنًا من خلال المنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات لذلك ربما تكون نقطة البداية الجيدة تتمثل في مجرد تعيين البلدان الأعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية وبلدان المنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات ومعرفة أفضل السبل التي يمكننا من خلالها الحصول على نقطة انطلاق جيدة لإنشاء القنوات المذكورة

سأتوقف عند هذا الحد وأرى ما إذا كانت هناك أي تعليقات أو طلبات لأخذ الكلمة سواءً من جانب اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين أو من جانب اللجنة الاستشارية الحكومية. بما أنني لا أري من يريد الكملة، أعتقد أن الوقت قد حان للمضي قدمًا. وإنني أحاول مواكبة الدردشة أو ربما أنصح الزملاء بإلقاء نظرة على الدردشة لقراءة التعليقات الأخرى المقدمة في الدردشة كذلك. ولكن يرجى رفع الأيدي وطلب الكلمة إذا كان لديكم أي تعليقات.

ثمة شيء واحد يلزم الإشارة إليه، وهو أننا نحاول بالفعل متابعة تصرفات أو إجابات المجتمع عن كثب على هذا السؤال الذي طرحه المجلس على أجزاء مختلفة من المجتمع من أجل معرفة وجهات نظر المجتمع وآرائه حول هذا الموضوع. ولسوء الحظ، تعارض اجتماع المجلس المنعقد مع اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين مع اجتماعات اللجنة الاستشارية الحكومية، لكننا سنحرص على الاستماع إلى التسجيل وفهم جوهر ما تمت مناقشته بين المجلس والطوائف المختلفة من المجتمع. لذا شكرًا جزيلاً لكم.

إذا لم تكن هناك طلبات لأخذ الكلمة، فربما يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. وأمامنا الآن سؤالين. فهل ترغبون تمرير الكلمة إلى شخص آخر أم تريدون مني قراءة الأسئلة؟

شي يونغ تشانغ: أتوجه بالشكر إلى كلٍ من منال وجوانا على مشاركة المعلومات حول موقف اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين. أعتقد كذلك أن برنامجنا وقدرتنا على الدعم من مجلس إدارة ICANN تعد مفيدة للغاية وتُشكل أيضًا عنصرًا مهمًا لبناء الجهود التعاونية بين اللجنتين الاستشاريتين. حتى من كوريا الجنوبية ، نحاول أن نجعل [يتعذر تمييز الصوت] حول الإنترنت [يتعذر تمييز الصوت] - آمل أن يسفر عن ذلك التعاون بشأن قضايا ICANN [يتعذر تمييز الصوت]. بناءً على ذلك، لدي سؤالان، بالطبع لدينا اقتراح إلى مجلس إدارة ICANN يتعلق بهذا الموضوع في اجتماع مجلس إدارة ICANN ولكن

من جانبنا، أريد فقط معرفة ما إذا كان توسع اللجنة الاستشارية الحكومية [يتعذر تمييز الصوت] يؤدي إلى إحراز التقدم والمضي قدمًا وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الجيوسياسية المتوافقة مع لوائح ICANN الداخلية.

لذلك أعتقد في هذه البيئة المتغيرة حول القضايا الجيوسياسية، ما المجالات التي يلزمنا تحسينها أو التوسع فيها إلى أكثر بكثير من - [يتعذر تمييز الصوت]، وهذا هو سؤالنا الأول، أما السؤال الثاني يتعلق بالسؤال الأول، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمنظور اللجنة الاستشارية الحكومية. أريد فقط أن أعرف كيف يمكن تحسين الشمولية والسماح [يتعذر تمييز الصوت] للإنترنت من المستخدمين النهائيين بأن ينعكس في التقدم المحرز لتطوير [يتعذر تمييز الصوت] لدى ICANN. وهذه هي الأسئلة المتعلقة بهذه الموضوعات. والآن هل من أحد يرغب في مناقشة هذه القضايا من الحضور.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أرى جوانا.

شي يونغ تشانغ: شكرًا لكم، أجل جوانا الكلمة لك.

جوانا كوليزا: شكرًا جزيلاً لك شي يونغ. سيتم تغطية الأسئلة حيث سيُسلط الضوء على السياسات المحددة لدعم اللجنة الاستشارية، لذلك من المحتمل أن يُشكل ذلك الإجابة على السؤال الأول. وفيما يتعلق بالشمولية، فهذا أمر قريب للغاية من قلوب المجتمع الشامل كذلك، وأعتقد أن أنشطتنا على الأرض تهدف إلى تنشيط [غير واضح] ولكن من أجل استكماله، أود أن أزعم أنه قد يتم تطوير التنوع المفيد الذي نسعى إليه من خلال التدابير الأخرى التي أشرنا إليها للتو بقدر ما ننجح في توسيع الاتصالات خارج الفقاعة، وقد يُشكل ذلك عنصرًا تكميليًا لتحقيق هذا الهدف. بهذا المعنى، سأرى هاتين الشريحتين على أنهما

مكملان لبعضهما البعض، وأتطلع بشدة إلى دعم تلك الاتصالات التي تعمل معكم مباشرة، شكرًا لكم.

شي يونغ تشانغ: شكرًا لك جوانا، فما قلتيه يُعد مرتبطًا بكل سؤال، لذا شكرًا لك على إجاباتك المفيدة. وأتساءل الآن عمّا إذا كان أي من الحضور يرغب في التعليق حول هذه الأسئلة. أرى جوناثان، الكلمة لك الآن، شكرًا لكم.

جوناثان زوك: شكرًا لكم. أنا جوناثان زوك، لغرض التسجيل. سوف أعرض مقطع فيديو وبعدها سأنضم إلى النقاش. تعتبر هذه الأسئلة مثيرة للاهتمام، وأعتقد أنني سأكون مهتمًا بتقديم بعض الإيضاح بشأنها، بعبارة أخرى، أتساءل عن القصد من قول توسيع دورنا في صنع سياسة ICANN. فدور اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين يمتد على وجه الخصوص إلى ما هو أبعد بكثير من الأدوار النموذجية للجنة الاستشارية داخل تطوير سياسة ICANN وذلك من خلال المشاركة في كلٍ من عمليات وضع السياسات ومجموعات العمل عبر المجتمع، لذلك أتساءل ما مجالات التوسع التي ترونها والتي يجب أن نناقش التوسع فيها من حيث تطوير السياسة لدى ICANN.

فالمجال الوحيد الذي يمكن الاستفادة منه في هذا الصدد يعد نادرًا، ومع ذلك لدى اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين القدرة على إصدار تقرير والمساعدة في عملية وضع السياسات، وهو أمر لا نفعله إلا نادرًا في حدود قدراتنا، ولكن ما عدا ذلك، أتساءل عما تعنيه بذلك، وأعتقد أن الشيء نفسه يتعلق بمسألة الشمولية وتنوع الآراء،

وأشعر بالفضول فيما تعنيه بذلك أيضًا. فهل تقصد بذلك تمثيلنا أو ما هو إلا محاولة لتشجيع دائرة الأعمال التجارية ودائرة الملكية الفكرية للوصول إلى المزيد من الأصوات أو شيء من هذا القبيل؟ لذلك في كلتا الحالتين، أعتقد أنني سأحبذ قول بعض الإرشادات حول ما تعنيه بهذه الأسئلة، [ضحك] شكرًا لكم.

شي يونغ تشانغ: شكرًا لك يا جوناثان، أجل، إن ما أعنيه بالسؤال الأول يستند في الأساس إلى سؤال مجلس إدارة ICANN، سواءً ما إذا كان يرغب في توسيع [يتعذر تمييز الصوت] إلى موقع حكومي، فربما من خلال مشاركة التعليم أو تبادل المعلومات وغير ذلك، لذلك ما أريد أن أعرفه ما هي سبل العمل في ظل هذه الأنواع من القضايا الجيوسياسية والأمن السيبراني أو الضرر عبر الإنترنت والمعلومات المضللة، وأعتقد أن دور أصحاب المصلحة يتزايد في الوقت من الجائحة، لذلك شعرت أننا قد نغير أدوارنا في هذا النوع من البيئة المتغيرة بشكلٍ أفضل من مجرد دور استشاري [يتعذر تمييز الصوت]، وقد يكون لدينا رأي أفضل من ذلك، وقد تكمن أحد الأمثلة [يتعذر تمييز الصوت] في القضايا الجيوسياسية ويمكننا توفير أرضية مشتركة، وإصدار تقرير مشترك حول هذه القضايا. ويمكن أن يمثل ذلك أحد الأمثلة فيما يتعلق بهذه الأسئلة. هل يتضح الأمر لك الآن جوناثان؟

جوناثان زوك: إلى حدٍ ما. وما قصدته بذلك هو تقرير رسمي عن القضايا من قبل الموظفين والشروع في إعداد تقرير عن القضايا والذي من شأنه أن يعجل عادةً من عملية وضع السياسات. وبالتالي كنت أستخدم تقرير قضايا رأس المال، ويبدو أنك ربما تتحدث عن الإنتاج المشترك للأوراق البيضاء أو شيء من هذا القبيل على سبيل العمل سويًا بغرض جعل أصواتنا أكثر فعالية، وهذا ربما يبدو ما تصفه في هذا السؤال.

شي يونغ تشانغ: نعم، هذا ما قصدته. شكرًا لك.

ممثل الاتحاد الكاريبي للاتصالات: رودني تايلور. لقد نشرت سؤالاً في الدردشة يتعلق بالمنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات داخل اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين، ألا وهو ما الآليات التي لديكم

للتأكد من أن القائمة حديثة، وأن هذه المنظمات لا تزال نشطة؟ وأنا بالتأكيد على دراية، فيما يتعلق بحالة [يتعذر تمييز الصوت]، بوجود قليل من الآليات في بلدي والتي لم تعد تطبق بعد، وبالتالي، هل هناك آلية للتأكد من أن القائمة حديثة، وأن هذه المنظمات لا تزال نشطة ولديها مصلحة في المشاركة في العملية؟ شكرًا لك.

شي يونغ تشانغ: شكرًا لك، ممثل الاتحاد الكاريبي للاتصالات. هل يوجد أي شخص بإمكانه الإجابة على سؤال ممثل الاتحاد الكاريبي للاتصالات من جانب اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين؟

آلان غرينبيرغ: لقد طلبت الكلمة وسأحاول الرد على ذلك. أجل، فهذا الأمر يُشكل مشكلة في الوقت الحالي بالتأكيد، وقد شكلت اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين مجموعة عمل صغيرة في العام الماضي للنظر في تعبئة المنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات، وكان جزء من ذلك وضع خطة تهدف إلى تجديد عملية اعتماد المنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات وإجراء فحص منتظم وتقديم تعقيبات منتظمة من المنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات للتأكد من أنها لا تزال نشطة وحيوية ومهتمة بالمشاركة في ICANN. وهذا شيء تركناه للمنظمات الإقليمية لعموم المستخدمين حتى الآن، لإجراء مراقبة ذاتية لها وللمنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات، ولكننا سنجعل الأمر أكثر رسمية إلى حدٍ ما في العام المقبل. شكرًا لك.

شي يونغ تشانغ: شكرًا يا آلان. آمل ذلك - نعم، أرى هادية تطلب الكلمة.

هادية المنياوي: شكرًا لك، أنا هادية المنياوي، وأود أن أضيف أن [يتعذر تمييز الصوت] قد قامت مؤخرًا بتحديث قواعدها وإجراءاتها، ونحن أيضًا نبحث في ذلك الأمر وننتبه إليه، ونتطلع كذلك إلى تعبئة المنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات ونبحث أيضًا في عدم وجود أي من

المنظومات الهيكلية لعموم المجتمعات في وضع غير نشط، بمعنى أن تكون موجودة بالاسم فقط غير أن يكون لها آثار ملموسة على أرض الواقع. شكرًا لك.

شي يونغ تشانغ: شكرًا على ما قدمتميه من معلومات. أعتقد أنه نظرًا لعدم وجود أي شخص يطلب الكلمة الآن - فلا أرى أي يد مرفوعة، لذا - شكرًا لكِ هادية، شكرًا على الإجابة، والكلمة لك الآن نايجل.

نايجل هيكسون: أجل، شكرًا جزيلاً لكم وطابت أوقاتكم، أعتقد أن منال ربما ذكرت ذلك ولكني أعتقد أنها الأمر يستحق التكرار، كما أعتقد أنه من الرائع حضور اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين هذا الاجتماع، ومن المفيد حقًا وجود مجموعات من الأشخاص في العديد من البلدان الملتزمة بالمضي قدمًا في مناقشة حوكمة الإنترنت وأنا أعلم [يتعذر تمييز الصوت] في فصول مجتمع الإنترنت لهذه المجموعات. لذلك، أعتقد أن هناك جدول ما حتى يمككنا المساعدة بصفتنا أعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية، لأننا نحب أن نرى الجداول [صوت ضحك] مع الهيكل ذي الصلة للمنظومة الهيكلية لعموم المجتمعات لبلدنا حتى نتمكن من التواصل وإجراء المزيد من الحوار إذا كان ذلك مناسبًا. شكرًا جزيلاً.

شي يونغ تشانغ: شكرًا لك نايجل على المعلومات الجيدة حول الجدول والمعلومات من [يتعذر تمييز الصوت] وشكرًا لكِ هادية على [يتعذر تمييز الصوت] وأعتقد أن لدينا 50 دقيقة لتناول الموضوع، ونظرًا لكوني لا أرى أي شخص يطلب الكلمة، أرى أن نتوقف عند هذه النقطة فيما يتعلق بالموضوع الأول، وأريد منح الكلمة لمنال. شكرًا لك.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أتوجه بخالص الشكر لكلٍ من شي يونغ تشانغ وجوانا كوليزا وكل من ساهم في النقاش. يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية حول إساءة استخدام نظام DNS، وحاضر معنا الآن نايجل روبرتس من اللجنة الاستشارية العامة.

نايجل روبرتس: جوناثان، يمكنك أخذ الكلمة أولاً، فقد كنت أتحدث للتو.

جوناثان زوك: أجل، أعتقد أن هذا موضوع مثيرًا للاهتمام، حيث حاولت هيئة الأطراف المتعاقدة بالتأكيد تولي السرد حول إساءة استخدام DNS، أعني أنني أرى أنها شعرت بأنها كانت في موقف دفاعي حيال ذلك خلال الاجتماعات الأربعة الأخيرة لمؤسسة ICANN أو شيء من هذا القبيل، وتحاول حقًا إظهار المراجع التي استندت إليها، وأرى أنها تريد منا أن نكون على دراية بالجهود التي تبذلها وهي تحاول مساعدتنا بالفعل في فهم الفرق بين ما تعتبره أنه الدور المنوط بها مقابل الدور المنوط بالآخرين مثل مقدمي خدمات الاستضافة، وبين ما تعتبره يقع ضمن اختصاص ICANN وبالتالي إجراء تعديل محتمل للعقد والأشياء التي قد تقوم بها طوعًا باعتبارها مجموعة من الشركات ولكن خارج اختصاص ICANN، أليس كذلك؟

وأرى أن هذه فروق تُشكل أهمية بالنسبة لنا جميعًا ومن ثم يصبح السؤال هو ما إذا كنا نتفق على المواطن التي وضعوا فيها تلك الخطوط أم لا. بعبارة أخرى، أعتقد أننا نتفق سويًا على اللجنة الاستشارية العامة واللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين، ونتفق في الغالب على وجود هذه الخطوط، وأن هناك أشياء تقع خارج اختصاص ICANN وبالتالي تقع خارج نطاق مسؤولية ICANN للمشاركة في المسائل التعاقدية أو النقطة المتعلقة بالامتثال التعاقدي، وأعتقد أنه يمكننا أن نرى أن هناك حالات يكون فيها مقدم خدمات الاستضافة مصدر تصحيح أفضل من إزالة موقع شخص ما، أليس ذلك صحيحًا، وذلك بسبب أن هذا يُعد آخر الحلول والخيارات للاستجابة للعثور على محتوى ضار.

لذا أعتقد أن أحد الأسئلة التي نواجهها هو ما إذا كنا نتفق على المواطن التي وضعوا فيها تلك الخطوط أم لا. وهناك مجال واحد من المجالات الخاصة بمسألة اختصاص ICANN تتعلق، بطبيعة الحال، بأي شيء بخصوص المحتوى. وعليه، فإن ما فعله

الطرف المتعاقد هو دفع كل ما يتعلق بالمحتوى خارج نطاق عمل ICANN، سواءً كان ذلك إطار عمل DNS أو إساءة استخدام DNS أو إطار عمل المخطرين الموثوق بهم، وكل ذلك يتعلق بالعلاقات الخاصة مع الشركات الخارجية التي لا يريدون لها أن تداخل في مجتمع ICANN.

ويمكنني أن أتفهم وجهة نظرها، لكنني أعتقد أننا كلجان استشارية بحاجة إلى أن نقرر ما إذا كنا نعتقد أم لا أن من الضروري توحيد إطار عمل المخطرين الموثوق بهم بقدر أكبر وبالتالي يتضمن مجتمع ICANN، وبالتالي ما نعتقد أنه يقع داخل وخارج إطار السياسات الطارئة الإلزامية، كما أطلقت عليه سوزان منذ سنوات عديدة، الأمر الذي أعتقد أنه يجب علينا أن ننسجم معه كذلك حتى نخرج برأي واحد في تلك المحادثة.

وأعتقد كذلك أن بعض الأشياء التي تمت مناقشتها والتي أرى أنها لا تزال مفتوحة بالنسبة لنا ولهيئة الأطراف المتعاقدة تكمن في أمرين، أحدها يتعلق بالتكلفة المرتبطة بالتحليلات المتوقعة وما إذا كان ينبغي لنا ممارسة الدفع أم لا لصالح ICANN من أجل، على سبيل المثال، الاستثمار في التحليلات التنبؤية كخدمة أو شيء من هذا القبيل بحيث يمكن للأطراف المتعاقدة التي ليست بنفس حجم الأطراف التي نتحدث إليها عادةً المشاركة في بعض أنواع التحليلات التنبؤية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، ومعرفة ما إذا كانت هناك طريقة للتخفيف من تكلفة الاعتماد على ذلك النحو.

وأعتقد أن المسألة الأخرى المزعجة التي أشعر بأنها تُشكل حالة من الإحباط المستمر تكمن فيما إذا كان الامتثال التعاقدي ينطوي على الأدوات اللازمة للتعامل مع الفاعلين التي يتحدث إليها الجميع، بما في ذلك الطرف المتعاقد معه، ونوافق على أنهم فاعلين يتسمون بالصعوبة ويستحقون ممارسة إجراءات الإنفاذ بشأنهم، أليس كذلك ؟

وأرى أن هذا السؤال يُعد سؤالاً مفتوحًا هو الآخر.

بصفتكم ممثلين حكوميين، سمعتم هذه الحجة محليًا والتي مفادها، أن المزيد من اللوائح تميل عمومًا إلى التأثير على من يعتزمون الانصياع لها فقط ولا تؤثر على أولئك الذين لا ينصاعون. وأعتقد أن الأمر يتوقف على هيئة الأطراف المتعاقدة، ومرة أخرى، يتعين علينا معرفة مكان الخط المرسوم من أجل معرفة مدى إمكانية تحمل أعباء جديدة بسبب الفاعل السيئ الذي سيهتمون به فقط وسيستمر الفاعلون السيئون في منع ذلك، فماذا لو هناك أي شيء نعتقد أنه يجب القيام به بشأن امتثال طرف العقد - وهل نريد حقًا الدفع كما في جولة عام 2012، في محاولة الضغط من أجل إجراء تغييرات صغيرة مثل امتثال المتعاقد - فعلى أدنى تقدير، تشير الكثير من الأبحاث إلى نسبة كبيرة من التسجيل الضار والذي يأتي من عدد قليل من الأطراف المتعاقدة، لذا يجب أن يكون التعامل مع هؤلاء جزءًا من جدول أعمالنا. لذلك أعتقد أن هذه تُشكل بعض الأسئلة المطروحة أمامنا كلجان استشارية المعنية بالمستخدمين النهائيين غير المسجلين وانتهاك نظام DNS بشكلٍ عام. وبناءً على ذلك، أعتقد أنها جميعًا موضوعات قابلة للنقاش.

نايجل روبرتس: شكراً جزيلاً لك جوناثان، وأشكرك حقًا، فأنا أعتقد أنك سبقتني بتقديم نظرة عامة وافية عن هذا الأمر. أنا بالتأكيد لا أتحدث نيابة عن اللجنة الاستشارية الحكومية، ولست خبيرًا في هذا الأمر، ولحسن الحظ، لدينا داخل اللجنة الاستشارية الحكومية ممثلين عن مجموعة عمل السلامة العامة التي قامت بعمل قيم بشكلٍ مدهش في المجتمع بشأن هذه المشكلة من خلال زوجين من الأفكار من منظور المملكة المتحدة، لأنه من المثير للاهتمام أن هذا الأمر لا يُعد موضوعًا مجردًا بالنسبة لنا، سواءً كان ذلك بسبب وجود سياسيين فضوليين أو بسبب وجود هذه المشكلة على رأس جدول أعمالنا نظرًا للتشريع المقترح بشأن الأمان عبر الإنترنت، وكما تعلمون، فبرغم أن هذه الأمر يخضع للتخمين غير أن هذه قضايا حقيقية ولا يكف الناس عن طرح أسئلة بشأنها. ما الذي تفعله ICANN حيال المسجلين تسجيلاً ضارًا؟ إذا جاء شخص ما وقال إنه يريد التقدم بطلب للاشتراك في مصرف معين ويستخدمه لشبكة روبوت أو يفعل أي شيء آخر معه، فهذا في العديد من المشاهدات يعد تسجيلًا ضارًا، أعني أن تقول إنني سأفعل هذا الأمر - ثم تفعل شيء آخر، وهذا يعد بالنسبة للكثير مشكلة تخص ICANN.

الآن، يمكننا مناقشة الدقة فيما إذا كان الأمر يتعلق بمشكلة المحتوى أو ما إذا كانت مشكلة فنية، وأنا أوافق على أنه يتعين علينا رسم خط معين نسير عليه. وكما قلتَ جوناثان، لن ندافع بالضرورة عن إغلاق المواقع الرئيسية لمجرد أن بعض أشكال المحتوى قد تم وضعها على هذا الموقع بشكلٍ ضارٍ أو غير ذلك، هذا بالنسبة للآخرين، ولكن أعتقد أن علينا إدراك أن هذه مشكلة كبيرة وأعتقد أنه في الأسابيع القليلة الماضية قد أوضحنا ذلك جيدًا بالفعل من خلال الاجتماع التوجيهي للجنة الاستشارية لعموم المستخدمين الذي تم انعقاده الأسبوع الماضي وكان رائعًا من حيث الحضور وممتازًا في نطاقه وكذلك ورشة عمل مجلس الإدارة، على مدى ساعتين مساء يوم الجمعة، والتي أوضحت هي الأخرى هذا الموضوع جيدًا، وقد لاحظ العديد من الخبراء في ورشة عمل مجلس الإدارة وجود مشكلات كبيرة في هذه المنطقة وكان من الصعب استخلاص بعض التعريفات بين المحتوى والانتهاكات الفنية.

لذلك أعتقد أن إحدى نقاط الانعطاف هذه تتمثل في كيفية المضي قدمًا، وقد تم المضي قدمًا بكم هائل من العمل من قبل منزل الطرف المتعاقد وآخرين أيضًا. لقد شاركت في المبادرة الخاصة بالمُخطِرين الموثوق بهم وآمل أن تحدث فرقًا، ولكن كما قلت، هل يمكننا الوصول إلى هؤلاء الفاعلين السيئين وبالطبع لا نريد قلب الأمور رأسا على عقب، ولكن من ناحية أخرى، ماذا يمكننا أن نفعل لمعالجة ذلك؟ هل يمكننا إجراء تغييرات صغيرة على العقود لمعالجة ذلك بدلاً من وجود عملية وضع سياسات شاملة؟ هل يمكن المضي قدما في مبادرات أخرى؟

إذن - على أي حال، سأتوقف عند هذا الحد، لكنني أعتقد أن هذه مناقشات قيّمة للغاية، ومن الجيد جدًا أن نتمكن من مناقشة هذه الأمور بهذا الشكل المفتوح. شكرًا لك.

جوناثان زوك: شكرًا لك، نيجل. نعم، هنا في أمريكا اللاتينية، لدينا شجرة ليمون بالخارج خلف المنزل وهناك ليمون يمكنك قطفه بيدك، وهناك كذلك ليمون يتطلب أداة خاصة، مثل قاطف

ليمون موضوع على عمود طويل، حتى يمكنك قطفه. ومن هنا يأتي مصطلح الفاكهة المعلقة، أليس كذلك؟ بمعنى آخر، يتعين علينا تحديد الأشياء الأسهل التي يمكن أن تنطوي على التأثير الأكبر مقابل مقدار الجهد الذي تتطلبه، أليس كذلك؟

ولذا فإن فكرة ملاحقة هؤلاء الفاعلين السيئين أو الفاعلين الأقل جودة هي شيء مهم، وأعتقد أننا نتفق بعض الشيء مع هيئة الأطراف المتعاقدة باستثناء أنني أرى أنهم يشاهدون ICANN ويتساءلون لماذا لا تكون ICANN أكثر عدوانية مع هؤلاء - فالأمر يبدو مثل شبكة بالنسبة للهند أو الشركات التي تبدو معيبة من الناحية النظامية، ولكن يبدو أنها تمثل الفاكهة المعلقة في هذه المعادلة. فنحن لا نعتقد أن هيئة الأطراف المتعاقدة تعتبر مثالية بأي وسيلة أو أن إطار عمل انتهاك نظام DNS هو بالضبط على النحو الذي نريده أو أن تعريف انتهاك نظام DNS هو بالضبط ما نريده أن يكون، لكنني أعتقد أن ثمة فرصة أمامنا لقبول جميع التعريفات التي توفرها لنا هيئة الأطراف المتعاقدة والعمل الجماعي داخل ICANN وما زلنا نحدد العمل الذي يلزم القيام به، لذلك أعتقد أن هذا ما يمثل فاكهة دانية. لذا فإن من المنطقي هو أن تمضي اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين واللجنة الاستشارية الحكومية بعض الوقت في تحديد أولويات جهودنا. وللإجابة على سؤال السيد/ شي الذي طرحه في وقت سابق حول توسيع دورنا والعمل معًا للتركيز عليه، ربما يكون هذا الجهد لتحديد أولويات العمل وتحديد سويًا أن أولويتنا الأولى تكمن في تحقيق x، ثم فقدنا جهودنا في هذا الشيء الذي قد يترتب عليه المزيد من النتائج الدراماتيكية والتي ربما أدركناها من خلال أسلوب اللقطة المبعثرة الذي نتبعه للتحدث دائمًا عن كل شيء، مثل مقدمتي، وأشياء كثيرة أخرى مثل ما الذي ينبغي أن نعمل عليه؟ وربما كذلك بعض التغييرات الصغيرة في عقود الامتثال ويجب أن نكون صامتين بشأن الأشياء الأخرى للتركيز على تحقيق ذلك بشكلٍ فعلي، ولكن هذا مجرد رد فعل على الأفكار التي تدور في ذهنك نايجل.

رأيتُ سوزان تشالمرز الرائعة تطلب الكملة ثمّ تراجعت عن ذلك. لذلك من دواعي الأسف الشديد أن أعود الآن إلى آلان غرينبيرغ

آلان غرينبيرغ: أشكرك على أسفك الشديد والعودة لي [مزاحًا]. أريد فقط أن أعلق تعليقًا سريعًا. تم الإدلاء بعدد من التعليقات في الدقائق القليلة الماضية حول الامتثال التعاقدي وتغيير العقود وأشياء من هذا القبيل. وأريد أن أقدم لكم معلومات تاريخية في هذا الصدد. لقد عملنا لسنوات عديدة على إصدار 2001 من اتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA) وكان ذلك مجرد إخفاق محرج في عام 2008 مما أجبر ICANN على الدخول في مفاوضات ومراجعة العقد وهو ما أسفر في النهاية إلى حدوث تغيير في 2009 ثم إجراء تغيير آخر عام 2013 .

ويَعتبِر الكثير منا في الوقت الحالي أن الفترات من 2001 إلى 2009 طويلة للغاية، فهذه ثماني سنوات دون تغيير في الشروط التي يعمل بها أمناء السجلات بدت شائنة، وكان مجرد إخفاق محرج إلى حدٍ ما هو الذي تسبب في إجراء التغيير. ونحن الآن نظل في نفس الموقف لمدة ثماني سنوات وفكرة عدم وجود أي شيء قد تغير بشكلٍ كبير في بيئتنا من حيث التسجيلات وكيفية سير العالم منذ عام 2013، أمرًا مثير للسخرية. لذلك أعتقد أننا جاهزون لإجراء مراجعة كبيرة ولكن يمكنني القول بأنه لا يوجد جهد مستمر للقيام بذلك، وأعتقد أننا بحاجة إلى البدء في الضغط قليلاً للحصول على مدخلات المجتمع حول أنواع التغييرات الضرورية، هذا ما فعلناه لعام 2013، إذ كانت هناك مجموعة مجتمعية محددة تم تشكيلها لتحديد المشكلات التي يجب معالجتها. فقد لا يتم معالجتها جميعًا ولكن إذا لم نبدأ في هذا الأمر، فسنعمل على اتفاقية اعتماد أمين السجل لعام 2013 طوال السنوات الثماني المقبلة

جوناثان زوك: يلزم أن نحدد [يتعذر تمييز الصوت] ما إذا كان الإصلاح الجذري ضروريًا وليس مجرد تغييرات طفيفة تستهدف على وجه التحديد سلطات إنفاذ ICANN على مستويات محددة بوضوح من الانتهاك أو أيًا كان المصطلح الصحيح. أعتقد أننا نلهم بناء الجدار الذي يحدث إذا كنا كرماء للغاية مع خطابنا بشأن ذلك، فكلما كنا أكثر تركيزًا على الأهداف،

زادت احتمالية حصولنا على تعاون هيئة الأطراف المتعاقدة، لكن هذه مجرد فكرة. لورين، تفضلي من فضلك.

آلان غرينبيرغ: سأقول ببساطة ينبغي أن يكون ذلك أول ما نناقشه.

جوناثان زوك: شكرا جزيلاً يا ألان، فما قدمتيه يُعد مثاليًا.

لورين كابين: شكرًا لك جوناثان، أردت فقط إبراز بعض تعليقاتك والإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية الحكومية قد أشارت إلى أن الجهود المركزة على مقترحات محددة لبنود تعاقدية ملموسة وقابلة للتنفيذ تتفق مع انتهاك نظام DNS أمر يستحق المتابعة، وثمة سوابق لدينا من المجتمع الذي يقف وراء توصيات إنفاذ القانون لعام 2009 التي تم تناولها بعد ذلك كجزء من مفاوضات ICANN وأعتقد أنها نموذجًا مفيدًا يجب مراعاته لأن تلك كانت توصيات مستهدفة محددة تهدف إلى إنفاذ القانون ومعالجة مخاوف السلامة العامة التي جعلت مفاوضات ICANN مع الأطراف المتعاقدة مستنيرة. وإذا نظرتم إلى قرار مجلس الإدارة في عام 2013 وسرده للتاريخ، يبدو لكم جليًا جدًا أن هذا نموذج تم استخدامه وكان فعالًا في نهاية المطاف حيث عكست عقود 2013 معظم هذه التوصيات، إن لم يكن جميعها. لذلك أردت فقط تسليط الضوء على أن هذا يمكن أن يكون نموذجًا مفيدًا، وبالتأكيد إلى الحد الذي تنضم فيه مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى إلى اللجنة الاستشارية الحكومية في التفكير في هذه المقترحات التي تدعم في النهاية المقترحات المنطقية، والتي يمكن أن تكون طريقة فعالة لحشد نموذج أصحاب المصلحة المتعددين لضمان استنارة ICANN في مفاوضاتها فيما يخص مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين بالمصلحة العامة.

جوناثان زوك: بالتأكيد، لورين. لا أعلم، هل نطرح فكرة الفريق الصغير المشترك بين اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين/اللجنة الاستشارية الحكومية الذي يبحث في بعض هذه المقترحات وينظر إلى ما قد نرغب في التوصية به معًا؟

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أعتقد أن هذا سيكون رائعًا، جوناثان. وأرى أنها فكرة جيدة أن يكون لديك مقترح نهائي مشترك. لقد كان لدينا ورقة نظر مشتركة قبل ذلك، ودَعُونا ندعو المتطوعين ونرى مجموعة صغيرة مهتمة من كلتا الفئتين للحصول على مقترح نهائي من شأنه إطلاق المناقشة التي نود رؤيتها قبل وجود أي نطاقات gTLD جديدة أيضًا.

جوناثان زوك: عذرًا للمقاطعة، يجب أن أقول إن اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين تحديدًا قد خلقت انطباعًا في مجلس الإدارة وأعتقد أننا لا نريد جولة جديدة. وأشعر أن هذا تبسيط كبير لموقفنا في جولة جديدة، إنه أمر مثير للاهتمام للغاية، ولكن تم التأكيد لي من خلال قنوات خلفية أن تصور موقفنا من جولة جديدة هو أننا لا نرغب في خوض جولة جديدة، وهذا هو سبب تكديسنا للكثير من الأشياء أمام جولة جديدة.

وأعتقد أن المفارقة هي أن موقفنا الحقيقي يكمن في أننا لا نعتقد أن هناك ضرورة ملحة لجولة جديدة، ولكن المفارقة تأتي من حقيقة أننا قد نقدر حقًا وجود جولة، لأنها تمثل نقطة انعطاف وفرصة للتغيير، وأعتقد أن هذا هو السبب في أننا كنا نضغط من أجل عدم إخراج هذه القضية من مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة، لأننا نرى نقاط الانعطاف هذه كنقاط ضغط كما كانت في عام 2012. وفي الحقيقة أعتقد أننا نرغب في إجراء جولة جديدة. نرغب في تنظيم أمورنا قبل أن نفعل ذلك، لكن أعتقد أننا نعتبر ذلك أيضًا فرصة للتغيير عندما يكون لدى الجميع دافع كبير للمضي قدمًا. لذلك أردت فقط مشاركة هذا النوع من تلك المفارقة المتصورة التي أنشأناها حيث أننا لا نرغب في جولة جديدة بينما قد يكون الواقع غير ذلك إذا كانت الظروف مناسبة لذلك.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك جوناثان، وفي الواقع، دعونا نبني على الفرصة ونعظم الفائدة.. أخشى أنه لم يتبق لدينا سوى ثمان دقائق، وما زلنا لم نتطرق إلى جانب المصلحة العامة. برجاء الانتقال إلى الشريحة التالية. ولست متأكدة من المسؤول عن المصلحة العامة. فلدينا جورج من اللجنة الاستشارية الحكومية، وأرى اسم جوستين جنبًا إلى جنب مع آلان وهادية. جورج؟

جورج كانسيو، نائب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا منال. أنا جورج كانسيو ممثل اللجنة الاستشارية الحكومية في سويسرا، ويسعدني أن أكون معكم خلال هذا اللقاء. أعتقد أنها ستكون محادثة مختصرة ولكن على الأقل من وجهة نظري، كنا نناقش المصلحة العامة بالفعل عند مناقشة انتهاك نظام DNS أو عند مناقشة مسألة العلاقة بين ICANN والحكومات وكذلك أفضل طريقة للتعاون مع منظومات المجتمع الشامل لعموم المستخدمين.

فقط من أجل التعرف على الأمر، تنص إحدى القيم الأساسية للوائح ICANN الداخلية على أنه يجب على ICANN السعي نحو المشاركة الواسعة المستنيرة التي تعكس التنوع الوظيفي والجغرافي والثقافي للإنترنت على جميع مستويات وضع السياسات واتخاذ القرار ودعمها وذلك لضمان استخدام عمليات وضع السياسات لأصحاب المصلحة المتعددين وفق نموذج الإدارة من الأدنى فالأعلى لتحقيق المصلحة العامة الشاملة وأن تكون هذه العمليات خاضعة للمساءلة وأن تتسم بالشفافية.

وكانت هناك خطة لتنظيم جلسة عامة حول إطار عمل المصلحة العامة التي يقودها مجلس إدارة ICANN. وكان هذا سابقًا لأوانه بعض الشيء، وقد تم استبداله بجلسة إعلامية حيث تمت مشاركة بعض المعلومات منذ أسبوعين. لكننا اعتقدنا، وقد تقرر ذلك

عند وضع جدول أعمال هذا الاجتماع، أنه يمكننا بدء هذه المناقشة بعدد من الأسئلة العامة. وهي معروضة لديكم على الشريحة.

فهناك ثلاثة أسئلة مطروحة وهي على النحو التالي. السؤال الأول إذا ما نظرنا إلى ما نفكر فيه بشكلٍ أكثر واقعية هو ما إذا كانت عمليات وضع السياسات الأخيرة قد عكست المصلحة العامة في نتائجها أم لا. السؤال الثاني الأكثر هيكلية هو ما إذا كانت هناك تحديات هيكلية لتعزيز المصلحة العامة في عملية وضع سياسات ICANN. وأخيرًا، وهو سؤال أكثر تكتيكية، ما المجالات التي يمكننا التعاون فيها بشكلٍ أوثق، وقد أجرينا بالفعل هذه المناقشة حول انتهاك نظام DNS على سبيل المثال، لذلك مع هذه المقدمة المختصرة، سأعطي الكلمة لزملائنا في اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين. لا أعرف ما إذا كانت جوستين أو هادية ستتدخلان، لكن ربما تكون هذه مجرد بداية المناقشة.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أرى يد هادية مرفوعة ثمّ آلان.

هادية المنياوي: شكرًا لك. جورج على هذه المقدمة وشكراً لكِ يا منال. ونظرًا لأن الأسئلة محددة جدًا، فسأكون أيضًا محددة للغاية في إجابتي. سأتحدث عن نظام WHOIS، وبيانات تسجيل gTLD، وما إذا كانت المصلحة العامة قد تم أخذها في الاعتبار أم لا، لذلك تم ذكر المصلحة العامة بالتأكيد. فلقد تم مناقشة ذلك، ولكن هل تم النظر فيه؟ وإجابتي على ذلك هي "لا"، لم يتم النظر في هذه المسائل. والسبب الذي يجعلني أقول ذلك، هو أننا إذا كنا نرغب على سبيل المثال في النظر في المصلحة العامة فيما يتعلق بالفوائد التي تعود على مجتمع الإنترنت، فسنحتاج إلى إجراء اختبار موازنة بين فوائد التمايز

والمخاطر المرتبطة بالكشف عن المعلومات الشخصية لموضوع البيانات والأشخاص الطبيعيين لمسجلي الأطراف المتعاقدين.

وأشير إلى أننا لم نجري اختبار الموازنة هذا. وإذا كنا نرغب في النظر في المصلحة العامة من حيث صلتها بعمليات ICANN وسياساتها وما إذا تم أخذ جميع الآراء في الاعتبار، فسيتطلب ذلك منا تقييم الاعتبارات ووجهات النظر المختلفة، بما في ذلك بيانات الأقلية، من أجل معرفة ما إذا كنا قد توصلنا إلى توصية متوازنة تأخذ في الاعتبار جميع المدخلات ذات الصلة. وأشير مرة أخرى إلى أن هذا لم يحدث بالفعل، وسيكون بيان الأقلية مؤشرًا واضحًا على ذلك. لذلك يطلق عليها بيانات الأقليّة. ونجد أن خمس مجموعات من بين المجموعات التسعة لها نفس وجهة النظر، حيث تتبنى خمس من التسع مجموعات التي قدمت بالفعل بيانات الأقلية نفس وجهة النظر. لذا يبدو أن هذا ليس رأي أقلية، أليس كذلك؟

لذلك - وبعد النظر في سؤالك الثاني فيما يتعلق بالتحديات، أعتقد أن ما يجب أن يحدث هو دمج المصلحة العامة أثناء التقييم وأثناء عمليات وضع السياسات، وليس هذا انتظارًا لصدور التوصيات والقرارات إنما هو من أجل اختبار ما إذا كانت التوصيات والقرارات تتبع المصلحة العامة أم لا أو أنها تصب في المصلحة العامة أم لا. وأعتقد أن هذا هو الخطأ الذي نكرره، مثلما نتوصل إلى مجموعة من القرارات والتوصيات دون مراعاة المصلحة العامة فعليًا أثناء العملية نفسها، ثمّ بعد اتخاذ القرارات، ونبدأ في استخدام الأدوات بالترتيب لاختبار ما إذا كانت هذه التوصيات تصب في المصلحة العامة أم لا.

وأعتقد أن التحدي وربما فائدة التحسين ستأتي من الاستخدام الفعلي للأداة أثناء العملية نفسها واستخدامها أثناء وضع التوصيات وليس بعد تقديمها إلى مجلس الإدارة من أجل، على سبيل المثال، اختبار ما إذا كانت تصب في المصلحة العامة أم لا. لذا سأتوقف هنا وأعطي الكلمة لمنال أو آلان.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً هادية. معنا الآن آلان، وبعده [يتعذر تمييز الصوت] جوستين، وبعد ذلك سنختم اللقاء. أعتذر عن أن الوقت قد مضى سريعًا، آمل ألا يكون ثمة مانع إذا بقينا لمدة خمس أو عشر دقائق أخرى. تفضل آلان.

آلان غرينبيرغ: شكرًا جزيلا لكم، سأختصر كلامي للغاية. فيما يتعلق بسؤال هل تمت مراعاة المصلحة العامة في عمليات وضع السياسات الرئيسية الأخيرة أم لا، أعتقد أن ذلك سيتم في "الإجراءات القادمة" إلى حد ما. وكانت هناك بالتأكيد مناقشات مهمة للغاية تتعلق بالمصلحة العامة وتصورات من يتحدثون للمصلحة العامة، أما فوزنا بالمناقشات من عدمه فتلك قضية مختلفة، ولكن بالتأكيد طُرحت القضايا بشكلٍ منتظم.

في العملية المعجّلة لوضع السياسات، أعتقد أنه أقل من ذلك بكثير. كانت هناك بالتأكيد جوانب، وبالتأكيد في المرحلة 1 والمرحلة 2أ، حيث إن ذلك [يتعذر تمييز الصوت] لم يظهر - ولا أعرف كيفية إصلاح الأمر. يتعلق الأمر إلى حد ما بالرئاسة وأيضًا بعملية وضع الميثاق، وأعتقد أن لدينا طريقة للمضي قدمًا في هذا الصدد.

فيما يتعلق بالتعاون بين اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين في هذه المجموعات، أعتقد أنه يتعين علينا التأكد من أننا لا نكتفي بمجرد الحديث عنها فقط في هذه الاجتماعات ولكننا قمنا بذلك بالفعل، وهذا يُترجم إلى الممارسة التي تم تضمينها في الاجتماع المسبق، أي قبل كل اجتماع من اجتماعات العملية المعجّلة لوضع السياسات، ويلزم لمن يحملون أفكارًا متشابهة الاجتماع والتحدث والتوصل إلى موقف واحد موحد. نحن محظوظون للغاية لأن يكون لدى العملية المعجّلة لوضع السياسات أحد أطراف المنظمة الداعمة للأسماء العامة التي نميل إلى الاتفاق معها، فالأمر يتطلب وجود هذا الطرف من أجل، سأكون صريحًا، عرض الأفكار وجدولة الاجتماعات ودعوة أشخاص آخرين والدخول في المحادثات، فمجرد القول بأننا بحاجة إلى التعاون

ليس كافيًا، وأريد أن أتأكد أنه في الوقت الذي نمضي فيه قدمًا، عندما تكون هناك عمليات وضع سياسات أو مجموعات أخرى نحتاج إلى التعاون فيها، فإننا في الواقع نضع الوقت والجهد لفعل هذا، ليس فقط من خلال تداول الأوراق ولكن من خلال مناقشة الأمور والتوصل إلى اتفاقيات مشتركة قبل انعقاد الاجتماعات، وأرى أن هذه طريقة فعالة للغاية للمضي قدمًا، وشكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك آلان.

ماريتا مول: هل يمكنكم سماعي؟ أعتقد أنني أعرف من أين أتى جورج بهذا السؤال، لأننا نعمل معًا في محاولة الحصول على جلسة عامة تدور حول إطار عمل المصلحة العامة الذي يتم تجريبه حاليًا في مجلس الإدارة في تقييم مختلف - إلى جانب تنفيذ مجموعة مختلفة من القرارات، وكانت واحدة من الحواجز الأولى التي واجهناها على الفور هي مصطلح المصلحة العامة الذي يجب التعامل معه بحذر شديد، لعدم فتح هذا الصندوق وينتهي بنا المطاف في مناقشة لا نهاية لها حول المصلحة العامة.
لذا أعتقد أن الأسئلة جيدة، لكن أرى أنه سيتعين علينا أن نفكّر بعناية في كيفية استخدام هذه الكلمة قبل المضي قدمًا. ومع هذا، آمل حقًا وأعتقد أن هذه ربما تكون مقدمة وبداية لمناقشة يمكن أن تؤدي إلى جلسة عامة في الاجتماع التالي، وآمل أن نتمكن من مواصلة العمل على هذا والمضي قدمًا من خلال هذه المسألة إلى إنشاء جلسة عامة جيدة يمكن أن تجانب قليلاً إطار المصلحة العامة ولكنها لا تدخلنا في مستنقع تحديد ماهية المصلحة العامة. شكراً لكم

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا ماريتا، بلغني أنه يتعين عليّ إغلاق الجلسة. جوستين، هل تود إضافة أي شيء في ثانية واحدة؟

جاستين تشو: بالتأكيد. سريعًا، معكم جاستين، فيما يتعلق "بالإجراءات القادمة"، وأعتقد أن أحد التحديات بشأن "الإجراءات القادمة" على وجه الخصوص - لأكون صريحًا - يستهدف في الواقع المتقدمين ومشغلي السجل، وليس بالضرورة الجمهور. لذلك كانت تفتقر إلى الحافز لفتح المناقشات وطرح المخاوف المتعلقة بالمصلحة العامة.

أما وقد قلت هذا، فقد كان هناك بعض الأشياء تم فرضها بسبب مسائل مثل التزامات المصلحة العامة، وهي مسألة تتعلق بالمصلحة العامة، لذلك لا يمكن الالتفاف حول عدم مناقشة المصلحة العامة، وأعتقد أنه يلزم المضي قدمًا إذا كان هناك نوع من الجهد المشترك بين اللجان الاستشارية، لذا عليكم خوض المحاولة والتحدث إلى منظمة GNSO لطرح أسئلة بشأن المصلحة العامة في وقتٍ مبكر من عملية وضع الميثاق لإدراجها في الميثاق، وأرى أن ذلك سيجدي نفعًا. حسنًا، سأتوقف عند هذا الحد. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك. أنا في غاية الأسف لك يا جوستين وللجميع لمرور الوقت سريعًا. شكرًا لكم جميعًا. مورين، هل ترغبين في إضافة أي شيء؟ حسنًا. شكرا لكم جميعًا ونراكم بعد الاستراحة. إلى اللقاء.

[نهاية التدوين النصي]